

## تفسير البحر المحيط

@ 327 @ سارقه وفضحه ، وهذا جعل وأنا به زعيم من كلام المؤذن . وأنا بحملا لبعير كفيل  
أؤديه إلى ما جاء به ، وأراد به وسق بعير من طعام جعلاً لمن حصله . قالوا : تا □ أقسموا  
بالتاء من حروف القسم ، لأنها تكون فيها التعجب غالباً كأنهم عجبوا من رميهم بهذا الأمر  
 . وروي أنهم ردوا البضاعة التي وجدوها في الطعام وتخرجوا من أكل الطعام بلا ثمن ،  
وكانوا قد اشتهروا بمصر بصلاح ، وكانوا يجعلون الأكمة في أفواه إبلهم لئلا تنال زروع  
الناس ، فأقسموا على إثبات شيء قد علموه منهم ، وهو أنكم قد علمتم أن مجيئنا لم يكن  
لفساد ، ثم استأنفوا الأخبار عن نفي صفة السرقة عنهم ، وأن ذلك لم يوجد منهم قط .  
ويحتمل أن يكون في حيز جواب القسم ، فيكون معطوفاً على قوله : لقد علمتم . قال ابن  
عطية : والتاء في تا □ بدل من واو ، كما أبدلت في تراث ، وفي التوراة ، والتخمة ، ولا  
تدخل التاء في القسم إلا في المكتوبة من بين أسماء □ تعالى وغير ذلك لا تقول : تالرحمن  
 ، ولا تالرحيم انتهى . أما قوله : والتاء في تا □ بدل من واو ، فهو قول أكثر النحويين .  
وخالفهم السهيلي فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من واو ، وهو الصحيح على ما قررناه  
في النحو . وأما قوله : وفي التوراة فعلى مذهب البصريين إذ زعموا أن الأصل . ووراه من  
ورى الزند . ومن النحويين من زعم أن التاء زائدة ، وذلك مذکور في النحو . وأما قوله :  
ولا تدخل إلى آخره فقد حكي عن العرب دخولها على الرب ، وعلى الرحمن ، وعلى حياتك ،  
قالوا : ترب الكعبة ، وتالرحمن ، وتحياتك . والخطاب في لقد علمتم لطالبي الصواع ،  
والضمير في جزاؤه عائد على السارق . فما جزاء السارق إن كنتم كاذبين في قولكم : وما  
كنا سارقين له ؟ قاله ابن عطية . وقال الزمخشري : فما جزاؤه الضمير للصواع أي : فما  
جزاء سرقته إن كنتم كاذبين في جحودكم وادعائكم البراءة منه انتهى . وقوله : هو الظاهر  
لاتحاد الضمائر في قوله : قالوا جزاؤه من وجد في رحله ، إذ التقدير إذ ذاك قال : جزاء  
الصاع ، أي : سرقته من وجد الصاع في رحله . وقولهم : جزاؤه من وجد في رحله ، كلام من لم  
يشك أنهم برآء مما رموا به ، ولاعتقادهم البراءة علقوا الحكم على وجدان الصاع لا على  
سرقته ، فكأنهم يقولون : لا يمكن أن نسرق ، ألا يمكن أن يوجد الصاع في رحالنا . وكان في  
دين يعقوب استعباد السارق . قال الزمخشري : سنة ، وكان في دين مصر أن يضرب ويضعف عليه  
الغرم ، ولذلك أجابوا على شريعتهم ، وجوزوا في إعراب هذا الكلام وجوه : أحدها : أن يكون  
جزاؤه مبتدأ ، ومن شرطية أو موصولة مبتدأ ثان ، فهو جزاؤه جواب الشرط ، أو خبر ما  
الموصولة ، والجملة من قوله : من وجد إلى آخره خبر المبتدأ الأول ، والضمير في قالوا :

جزاءه للسارق قاله ابن عطية : وهذا لا يصح لخلو الجملة الواقعة خبر جزاؤه من رابط .  
الثاني : أن المعنى قالوا : جزاء سرقة ، ويكون جزاؤه مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي  
خبره على إقامة الظاهر فيها مقام المضمرة . والأصل جزاؤه من وجد في رحله ، فهو هو .  
فموضع الجزاء موضع هو ، كما تقول لصاحبك : من أخو زيد ؟ فتقول : أخوه من يقعد إلى جنبه  
، فهو هو يرجع الضمير الأول إلى من ، والثاني إلى الأخ . ثم تقول : فهو أخوه مقيماً  
للمظهر مقام المضمرة قاله الزمخشري . ووضع الظاهر موضع المضمرة للربط إنما هو فصيح في  
مواضع التفتيح والتهويل ، وغير فصيح فيما سوى ذلك نحو : زيد قام زيد . وينزه القرآن  
عنه . قال سيبويه : لو قلت كان زيد منطلقاً زيد ، لم يكن ضد الكلام ، وكان ههنا ضعيفاً  
، ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقاً هو ، لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن  
تضمّر . الثالث : أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف أي لنسؤل عنه جزاؤه ثم أفتوا بقولهم من  
وجد في رحله فهو جزاؤه كما تقول : من يستفتي في جزاء صيد الحرم جزاء صيد الحرم ، ثم  
تقول : { وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ  
النَّعَمِ } قاله الزمخشري . وهو متكلف ، إذ تصير الجملة من قوله : المسؤل عنه جزائه  
، على هذا التقدير ليس فيه كثير فائدة ، إذ قد علم من قوله : فما جزاؤه أن الشيء  
المسؤل عنه جزاء سرقة ، فأى فائدة في نطقهم بذلك ، وكذلك القول في المثال الذي مثل  
به من قول المستفتي . الرابع : أن يكون جزاؤه مبتدأ أي : جزاء سرقة الصاع ، والخبر من  
وجد في رحله أي : أخذ من وجد في رحله . وقولهم :